

حكام مأجورون لا يملكون قرارهم

الخبر:

وزير المالية في مؤتمره الصحفي بوكالة السودان للأنباء يقول إن قرار رفع الدعم لن يسقط حتى لو سقطت الحكومة. (صحيفة اليوم التالي، ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٢١م).

التعليق:

رغم انتظار الناس لهذا المؤتمر المهزلة وحالهم كالغريق الذي يمسك بقشة عسى أن يبشر الوزير في المؤتمر بما يخفف الأعباء المعيشية، لكن كالعادة خرج المؤتمرين، وبخاصة الوزراء وهم يكشفون عن ضعفهم وهوانهم وقلة حيلتهم، وها هو وزير المالية يقولها بالحرف لن نسقط قرار رفع الدعم الذي يكتوي بنيرانه الناس ولو سقطت الحكومة! بالله عليكم كيف نسمي هؤلاء حكاماً وهم عاجزون عن أن يقرروا في دولة يحكمونها؟! كيف نسمي أمثالهم حكاماً وهم يخضعون لقرارات تشمل الحياة العامة، وتجعل الناس فريسة للجوع والمرض دون أن يحركوا ساكناً؟! لا بد للأمة أن تعي أن حكامها عملاء، لا يملكون قراراً، فهم يسيرون وفق إرادة أسيادهم وتحت مظلتهم، لذلك فمن البديهي أن يكون قرار رفع الدعم باقياً ولو سقطت الحكومة، لأن مواقف حكام بلاد المسلمين مرهونة بقرارات خارجية.

إنَّ المَآسِي التي تَجْرِي فُصُولُهَا في السودان وغيره من بلاد المسلمين جَزَاء الصِّراعِ الدَّوْلِيِّ على ثَرَوَاتِهِمْ ومُقَدَّرَاتِهِمْ عَبْرَ سيطرة المؤسسات الدولية على كل شاردة وواردة، هي بتنفيذ حكام عاجزين عن قول كلمة لا، بل أصبحت مهمتهم تنفيذ المؤامرات والفتن التي يوقدها أعداؤهم للنيل من كراماتهم، وتمزيق وخذيتهم فكانت الحروب والنزاعات، وما تبع ذلك من سفك لدماء المسلمين في السودان، ناهيك عن الأزمات الأمنية والاقتصادية وتفشي الأمراض الخطيرة التي لا علاج لها عند هؤلاء الحكام العجزة المقعدين عن أي قرار يُصلح حال أهل البلاد، وعن إدراك خطورة سياساتهم المولية للكفار المستعمرين التي منها سياسة رفع الدعم التي جربتها دول كثيرة انهارت اقتصادياتها فأصبحت عبرة لمن يعتبر.

إن الحل هو في العمل الجاد لخلع هؤلاء الدمى والعرائس من الحكام الذين لا يملكون قرارهم، وذلك بإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة التي تنصّب من هو أهل لحكم المسلمين.

كتبته لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

الأستاذة غادة عبد الجبار (أم أواب) - ولاية السودان